

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات كل من هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 18/00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2012/37/Rev.1*

Original: English

يشير التقرير إلى أن التحويلات المالية إلى أشد البلدان فقراً يمكن أن تؤدي دوراً أكبر في توسيع اقتصاداتها وتمكينها

أقل البلدان نمواً مدعوة بالحاح إلى إيجاد وسائل لتوجيه التدفقات النقدية الضخمة التي يغلب عليها الطابع الخاص - والتي زادت حتى في أثناء الأزمة المالية العالمية - نحو تحسين القدرات الإنتاجية

جنيف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 - أرسل مواطنو أفقر بلدان العالم الذين يعملون في الخارج إلى بلدانهم نحو 27 مليار دولار في عام 2011. ويوصي تقرير حديث للأونكتاد بأن تسعى حكومات تلك البلدان جاهدة لاستخدام هذا المورد الضخم - الذي تذهب نسبة كبيرة منه إلى الأسر مباشرة على هيئة تحويلات خاصة - لتحسين نطاق وقدرات اقتصاداتها.

وقد صدر اليوم تقرير أقل البلدان نمواً، المعنون تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية.

ويقول التقرير إنه ينبغي لأقل البلدان نمواً، البالغ عددها 48 بلداً على نطاق العالم، أن تقوم بخطوات مثل تحسين الخدمات المصرفية والمالية المحلية، حتى يتسنى إتاحة نسبة أكبر من هذه الأموال للاستثمار وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وخلق فرص العمل لسكان الحضر الذين تتزايد أعدادهم ولا يمكنهم الاعتماد في بقائهم على الزراعة. ويشير التقرير إلى أن التحويلات المالية ظلت تتزايد حتى في أثناء الأزمة المالية العالمية - وهو عامل هام من عوامل الإشارة المتأخرة إلى التحديات المقبلة، بما أن أداء أقل البلدان نمواً كمجموعة تراجع في عام 2011 عما كان عليه في عام 2010. ويتوقع أن تستمر التحويلات المالية في الزيادة في الأجل المتوسط.

ويضيف التقرير أن الهجرة من أقل البلدان نمواً قد اكتسبت بعداً يتمثل في الهجرة إلى بلدان الجنوب في العقود الأخيرة: فنسبة 80 في المائة من المهاجرين من أقل البلدان نمواً يتجهون إلى بلدان نامية أخرى. ووجهة المهاجرين من أقل البلدان نمواً تتفاوت بين المناطق، لكن معظمهم يذهبون إلى جنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا.

* للاتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات ، رقم تليفون : 41229175828+ ، 41795024311 ، unctadpress@unctad.org ، <http://unctad.org/en/pages/Media.aspx>

التقرير (رقم المبيعات E.12.II.D.18, ISBN-13: 978-92-1-1128611) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 .3489, e-mail: Publications@un.org, <https://unp.un.org>

ويحث التقرير أيضاً الحكومات على العمل على الحد من تكاليف التحويل المرتبطة بإرسال التحويلات المالية إلى البلد الأم؛ فكنزياً ما تصل هذه التكاليف في ارتفاعها إلى نسبة 12 في المائة من المبلغ المحول، أي ما يفوق المتوسط العالمي بمقدار الثلث تقريباً. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية المرسله إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2010 كان يمكن أن تحقق ستة مليارات دولار إضافية للمستفيدين منها لو كانت تكاليف تحويل النقود مطابقة للمتوسط العالمي.

ويوصي التقرير بوجه خاص بأن توجه هذه التدفقات النقدية الضخمة بشكل فعال نحو تحسين القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً - أي قدرات اقتصاداتها على إنتاج تشكيلة أوسع من السلع والخدمات، وعلى إنتاج سلع أكثر تطوراً، للاستخدام المحلي والتصدير. وقد أكد الأونكتاد لسنوات أن تحسين القدرات الإنتاجية هو أفضل الاستراتيجيات وأكثرها استقراراً في الأجل الطويل للمساعدة في انتشال البلدان وسكانها من براثن الفقر. فإنتاج تشكيلة أوسع من السلع والخدمات يجعل الاقتصادات أقل عرضة للاهتزازات في الطلب على سلع محددة وفي أسعار هذه السلع - وبخاصة الموارد الطبيعية الخام والمنتجات الزراعية الأساسية التي ينتجها حالياً عدد كبير من أقل البلدان نمواً. كما أن تحسين القدرات الإنتاجية يزيد المعارف والقدرات التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي إنتاج سلع وخدمات أكثر تطوراً إلى زيادة الأرباح كما يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية وأعلى أجراً.

ويشير التقرير إلى أن المردود المحتمل بالغ الأهمية. فقرابة 27.5 مليون مواطن من مواطني أقل البلدان نمواً يعيشون في الخارج. وفي العقد الأخير، فاقت التحويلات المالية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. وتظهر البحوث أن معظم هذه الأموال تنفقها الأسر بصورة مباشرة على احتياجات حيوية مثل الغذاء والسكن. غير أن التقرير يذكر أنه سيكون من المفيد توجيه مزيد من هذه الأموال - بعد تلبية هذه الاحتياجات - نحو أنشطة مثل مشاريع تنمية البنية الأساسية المحلية والتدريب المهني.

وفي عام 2011، بلغ معدل النمو الاقتصادي الإجمالي لأقل البلدان نمواً 4.2 في المائة أي انخفض بنسبة 1.4 نقطة مئوية عما كان عليه في عام 2010، ليعكس بطء النمو على نطاق العالم. وعلى الرغم من تحسن الأداء التصديري لأقل البلدان نمواً إجمالاً في عامي 2010 و 2011، وهو التحسن الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، فإن فجوة الموارد اتسعت فيما يتعلق بالبلدان غير المصدرة للنقط من فئة أقل البلدان نمواً؛ إذ يشير التقرير إلى أن 18 بلداً من أقل البلدان نمواً يتجاوز العجز في حسابها الجاري نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تسجل سوى خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً فوائض في حسابها الجاري. وبلغ صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى صافي تخفيف عبء الديون الممنوح لأقل البلدان نمواً من جميع الجهات المانحة مستوى قياسياً قدره 44.8 مليار دولار في عام 2010، ما عوض الهبوط في التدفقات المالية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن التقرير يتنبأ إلى أن أقل البلدان نمواً، بما تعانیه من ضعف تنوع اقتصاداتها، لا تملك الاحتياطات والموارد اللازمة لحماية اقتصاداتها والتكيف بسهولة مع الصدمات السلبية.

وتنبه الدراسة إلى أن تزايد خطر دخول الاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الركود والانكماش يدعو أقل البلدان نمواً إلى التأهب لفترة طويلة نسبياً من عدم اليقين وما قد يصاحبها من تصاعد التوترات المالية وخطر حدوث انكماش اقتصادي حقيقي. وتدعو إلى إعادة تفكير عاجلة في سياسات التحويلات المالية وفي الدور الذي يمكن أن تؤديه في تعزيز التنمية الصناعية والتحويل الهيكلي في البلدان الأصلية.

ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من وجود قدر من عدم التجانس بين البلدان، فإن قيمة التحويلات المالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أو عائدات التصدير ظلت من الناحية التاريخية أعلى في أقل البلدان نمواً منها في البلدان النامية الأخرى. فقد بلغت نسبتها في المتوسط في أقل البلدان نمواً 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 15 في المائة من عائدات التصدير، مقابل 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 4.5 في المائة من عائدات التصدير في البلدان النامية الأخرى. ولئن كانت التحويلات المالية، بحكم طبيعتها، تختلف عن تدفقات رؤوس الأموال، فإنها تؤدي بلا شك دوراً بالغ الأهمية في توفير النقد الأجنبي لعدد كبير من أقل البلدان نمواً. وتشير التقديرات إلى أنه في عام 2010 كانت نسبة تصل إلى ثلثي التحويلات المالية المسجلة إلى أقل البلدان نمواً يرجع مصدره إلى بلدان جنوبية أخرى.

ويوثق التقرير التأثير الإيجابي للتحويلات المالية على مستوى الأسرة المعيشية، سواء من حيث الحد من الفقر أو كاستراتيجية للتخفيف من المخاطر بتنوع مصادر الدخل. غير أن العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي هي علاقة مركبة ومتعددة الأوجه. فعلى الجانب السلبي، قد تقترن التدفقات الوافدة الضخمة من التحويلات المالية، ما لم توجه بشكل سليم، بارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ما يحد من القدرة التنافسية المحلية ويعوق النمو الاقتصادي (أي ما يعرف باسم "المرض الهولندي"). وعلى الجانب الإيجابي، قد تدعم التحويلات المالية النمو الاقتصادي وتنمية القدرات الإنتاجية عبر قناتين هما: الاستثمار، والتعميق المالي، أي زيادة توفير الخدمات المالية مع اتساع نطاق الخدمات المتاحة لجميع مستويات المجتمع. فالتحويلات المالية توفر في الواقع مصدراً بالغ الأهمية للتمويل الأجنبي الذي يمكن أن يحسن معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والحد من الفقر.

ويذكر التقرير أن مكاتب البريد، وتعاونيات الادخار والائتمان، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في زيادة الفرص المتاحة، وبخاصة لسكان الريف، للحصول على خدمات التحويلات المالية والخدمات المالية في أقل البلدان نمواً. ويذكر أنه ينبغي تجنب الاتفاقات الحصرية مع مقدمي خدمات التحويلات المالية، وهي الاتفاقات التي تقيد المنافسة وتؤدي عادة إلى زيادة تكلفة إرسال الأموال.

وأخيراً، ينبه الأونكتاد إلى أن تزايد الاهتمام الموجه إلى التحويلات المالية لا يعني أنه يمكن اعتبارها بديلاً للاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو التخفيف من عبء الديون، أو تعبئة الموارد الداخلية، أو غير ذلك من مصادر تمويل التنمية.

ويذكر التقرير في الواقع أنه بالنظر إلى أن تدفقات التحويلات المالية هي تدفقات خاصة بحكم طبيعتها، فإن التعبئة الفعالة لهذه التحويلات للأغراض الإنتاجية تتوقف على مجموعة من التحسينات السياساتية والمؤسسية الرامية إلى تدعيم كل من "قناة الاستثمار" وتوفير الخدمات المالية على نطاق أوسع. وقد يستلزم ذلك مجموعة من إجراءات التدخل السياساتية، مثل سياسات التنمية المحلية والإقليمية الرامية إلى حفز الاستثمارات الخاصة. وقد يشمل ذلك أيضاً إجراء ما يلزم من إصلاحات مالية وتنظيمية بهدف تخفيض تكاليف المعاملات وتشجيع زيادة الإدماج المالي وتوفير الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

*** ** ***